تأثير الســـــياسة النّقديـــة علـــى النّمو الاقتصـــادي

أ.خالد امحمّد إبراهيم ميـــلاد*
قسم الاقتصاد ، كليـــة الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة الزيتونة، ليبيا .
K.melad@azu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/10/11م تاريخ لقبول2026/2/21م

The Impact of Monetary Policy on Economic Growth

Khalid Mohammed Ibrahim Milad
Al-Zaytouna University

Summary
Monetary policy is one of the most important macroeconomic tools for achieving
economic stability and supporting growth rates, especially in light of escalating economic turmoil
and financial market volatility. The importance of this policy is highlighted by its direct impact
on economic activity through controlling the money supply and interest rates, thereby
contributing to directing investment levels upwards or downwards, in addition to its role in managing the money supply
with the aim of reducing inflation or deflation and influencing employment and unemployment rates. This study aimed to address the concept of monetary policy, its tools and mechanisms of
transmission, and analyse its impact on economic growth, with a focus on its impact on investment,
employment and inflation. The study also sought to provide a theoretical framework clarifying the nature of the relationship between
monetary policy and economic growth, and to highlight the differences between countries in terms of the degree of impact
this policy and its effectiveness. Based on the findings, the study worked to
provide a set of recommendations for decision-makers to enhance the effectiveness of monetary policy,
the most notable of which were the following:
Adopting a flexible and balanced monetary policy.
Promoting the stability of inflation rates.
Developing monetary policy transmission channels.
Supporting the independence of the central bank.
Enhancing coordination between monetary policy and fiscal policy.
Directing credit towards productive sectors.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Keywords: monetary policy, economic growth, inflation, deflation, money supply, central bank.
Keywords:
monetary policy, economic growth, inflation, deflation, money supply, central bank.

الملخّـــص :

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم معدلات النمو، ولا سيما في ظل تصاعد الاضطرابات الاقتصادية وتقلبات الأسواق المالية، وتبرز أهمية هذه السياسة من خلال تأثيرها المباشر في النشاط الاقتصادي عبر التحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة، بما يسهم في توجيه مستويات الاستثمار صعودا أو هبوطا، إضافة إلى دورها في إدارة الكتلة النقدية بهدف الحد من التضخم أو الانكماش، والتأثير في معدلات التشغيل والبطالة. وهدفت هذه الدراسة إلى تناول مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وآليات انتقالها، وتحليل أثرها في النمو الاقتصادي، مع التركيز على تأثيرها في الاستثمار والتشغيل والتضخم، كما سعت الدراسة إلى تقديم إطار نظري يوضح طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وبيان أوجه الاختلاف بين الدول في درجة تأثير هذه السياسة وفعاليتها، وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، عملت الدراسة على تقديم مجموعة من التوصيات الموجهة لصنّاع القرار من أجل تعزيز فعالية السياسة النقدية، وكان من أبرزها ما يلي:

1. تبنّي سياسة نقدية مرنة ومتوازنة.
2. تعزيز استقرار معدلات التضخم.
3. تطوير قنوات انتقال السياسة النقدية.
4. دعم استقلالية المصرف المركزي.
5. تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.
6. توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحيـــة: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، التضخم، الانكماش، المعروض النقدي، المصرف المركزي.

المقدمـــة:

السياسة النّقدية من الأدوات الاقتصادية الكلية ذات التأثير المباشر والفعال في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاه الاقتصادي، وذلك من خلال تحكمها في المعروض النقدي وأسعار الفائدة بما يسهم في تحفيز الاستثمار أو الحد منه وفقا

لمتطلبات الوضع الاقتصادي، فضلا عن دورها في إدارة الكتلة النقدية ووضع السياسات الكفيلة بالسيطرة على معدلات التضخم والبطالة والانكماش، باستخدام مجموعة من الأدوات النقدية، من أبرزها سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني.

وتكتسب السياسة النقدية أهمية خاصة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها السلطات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولا سيما في ظل تزايد تقلبات الأسواق المالية وتصاعد حدة الاضطرابات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، ورغم هذه الأهمية المتزايدة، فإن مدى فاعلية السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي ما يزال محل نقاش وجدال واسع بين الاقتصاديين، وبخاصة في الدول النامية التي يعاني فيها القطاع المالي من مظاهر الضعف الهيكلي، إلى جانب الارتباط الوثيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، ومحدودية استقلالية السلطات النقدية في اتخاذ قراراتها.

لهذا تبرز الحاجة إلى دراسة أثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، مع التركيز على تحليل العوامل التي تؤدّي إلى تباين درجة تأثيرها بين الدول المتقدمة والنامية، وكذلك بين النظم الاقتصادية المختلفة، بما يسهم في فهم أعمق لدور السياسة النقدية في دعم مسارات التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الكلي

مشكلة البحث:

تتخلص مشكلة البحث في التباين الواضح بين نتائج الدراسات النظرية والتطبيقية بشأن مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي، إذ تشير بعض الدراسات إلى وجود تأثير قوي وملموس للسياسة النقدية في عدد من الدول، حيث يتأثر النشاط الاقتصادي فيها بصورة مباشرة بالتغيرات في أسعار الفائدة أو في عرض النقود، في حين تظهر دراسات أخرى ضعف هذا التأثير أو غيابه في دول مختلفة، بما يعكس عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية واضحة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

ومن هنا تبرز إشكالية البحث في محاولة تفسير أسباب اختلاف أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بين الدول، وما إذا كانت هذه الاختلافات تعود إلى عوامل هيكلية أو مؤسسية أو اقتصادية

أسئلة البحث

1. ما مفهوم السياسة النقدية وأدواتها واليات انتقالها؟
2. كيف تفسر النظرية الاقتصادية العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؟

3. ما مدى توافق نتائج الدراسات التطبيقية حول هذه العلاقة؟
4. لماذا تختلف فعالية السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والنامية؟
5. ما الشروط التي تجعل السياسة النقدية أداة فعالة لتحفيز النمو؟

أهداف البحث:

1. دراسة مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأليات انتقالها.
2. تأثير التغيرات في أسعار الصرف على النمو الاقتصادي.
3. تقديم إطار نظري يوضح العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
4. دراسة أثر السياسة النقدية على الاستثمار والتشغيل والتضخم.
5. توضيح الفروق بين الدول في مدى فعالية السياسة النقدية.

أهمية البحث

إن أهمية هذا البحث تتبلور في دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وتأثير التغيرات في أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، وكذلك فهم العلاقة بين السياسة النقدية والنمو في ظل التطورات العالمية ومساعدة صانعي القرار اختيار سياسات نقدية متوازنة تقلل من البطالة وتعزز نمو الاقتصاد، إضافةً إلى إثراء الجانب النظري بمزيد من التحليل الذي يوضح خصوصية كل اقتصاد.

فرضيات البحث:

1- تؤثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي من خلال قنوات متعددة تختلف فعاليتها بين الدول.

2- السياسة النقدية لها تأثير أكبر على الدول ذات الأنظمة المالية المتطورة والبنوك المركزية المستقلة.

3- العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ليست ثابتة إنما تختلف باختلاف الأدوات والأنظمة والدول.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي.

الدراسات سابقة:

1- دراســـــــة: محمد محمود عطوه يوسف وآخرون (2024) بعنوان "أثر صدمات السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية"، حيث تهدف الدراسة لتحليل وتقييم أثر صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة

من عام (1980) حتى (2010) وهي الفترة ذات استقرار نسبي، وذلك لفهم كيفية التفاعل بين إجراءات السياسات النقدية والاقتصادية في تحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو، وقد اعتمدت هذه الدراسة علي مراجعة وتحليل شامل للأدبيات المتاحة حول مفاهيم صدمات السياسة النقدية واليات تنفيذها وتأثيرها علي النمو الاقتصادي، وخلصت إلى أن تأثير صدمات السياسة النقدية غير متجانسة بين الدول والاقتصادات المختلفة وتوصي بتحسين استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي والعمل علي ضمان التوازن بين الاستقرار والنمو.

2- دراســـــة : أحمد جمعة عبد الغني حسن (2025) بعنوان "تأثير السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية للتجربة الماليزية)"، هدفت هذه الدراسة لتحليل تأثير السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة من (1997) إلى (2022) وقد تم تحليل تأثير متغيرات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم على الناتج المحلى وكذلك تأثير الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلى الإجمالي والمتغيرات المستقلة وتأثير قوي للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي، وقد اوصت بتعزيز الاستثمارات الأجنبية وتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز الانفتاح التجاري وتطوير البنية التحتية

3- دراســـــة : وائل شحاتة عبد الحميد فودة (2025) بعنوان "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر (دراسة مرجعية لأثار تحرير سعر الصرف)"، حيث اهتمت هذه الدراسة ببيان أثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي والضخم في مصر من خلال تتبع أثار تحرير سعر الصرف، واعتمد الباحث على واقع الاقتصاد المصري قبل وبعد تحرير سعر الصرف، وتواصلت نتائجه إلى أن مصر قبل تحرير سعر الصرف اعتمدت سياسة سعر الصرف الثابت مما أدى إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية وتفاقم سوق الموازية للعملة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وضعف الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة العجز التجاري وتدهور الإنتاج المحلي.

4- دراســـــة : وليد بشيشى (2014) بعنوان "التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 الي 2012)"، حيث سعت هذه الدراسة للتعريف بأثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة من (1990) إلى (2012)، واعتمدت الدراسة على الاختبارات القياسية للوصول للنتائج الموجودة وذلك بالاعتماد على

مؤشرات السياسة النقدية كمتغير مستقل وعلي الناتج المحلي الإجمالي، مثل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وتوصلت إلي أن السياسة النقدية تفسر فقط (22%) من النمو الاقتصادي وذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد علي النفط كمصدر وحيد للدخل تقريبا.

المبحث الأول ـ الإطار النظـــري للسياسة النقدية:

مفهوم السياسة النقدية:

هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتخذها المصرف المركزي لإدارة كمية النقود المتداولة ومستويات أسعار الفائدة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من معدلات التضخم، ودعم النمو الاقتصادي، كما "تعد السياسة النقدية إطارا من السياسات والمبادرات التي تعتمدها السلطات النقدية لتنظيم عرض النقود، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، والتأثير في الائتمان المصرفي، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية محددة" (الرفاعي، 2014، ص521-522).

وتشير السياسة النقدية كذلك إلى نشاط منظم ومدروس تمارسه السلطات النقدية من خلال التحكم في التوسع النقدي أو الانكماش، بغرض تحقيق الاستقرار النقدي بوجه أساسي، والمساهمة في الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي ومستويات الاستخدام (Milton & Orley, 1993)، كما ينظر إليها على أنها "مجموعة من الإجراءات المرتبطة بتنظيم عملية إصدار النقود والرقابة على الائتمان، على نحو يصعب معه الفصل بين دور النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه هذه السياسات في حركة الأسعار" (حسن، 2003، ص22).

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح أن للسياسة النقدية أهمية بالغة ودورا أساسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي، لما تمتلكه من قدرة على التأثير في الطلب الكلي عبر التحكم في تكلفة الاقتراض ومستويات السيولة داخل الاقتصاد.

أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية في أي دولة لتحقيق أهداف اقتصادية لما لها من أدوات، أهمها:

الاستقرار النقدي (استقرار الأسعار): وهو "الهدف الأهم للسياسة النقدية فعدم الاستقرار النقدي يؤدي لعدم الاستقرار الاقتصادي سواء في شكل انكماش او تضخم وذلك لتحكم المصرف المركزي في كمية النقود وأسعار الفائدة" (أبو الفتوح احمد علي، ص169).

تحقيـــــق النمو الاقتصادي: وذلك بتخفيف التقلبات الاقتصادية على دخل الفرد الحقيقي بين فتات الركود والرواج، إضافةً إلى دعم الازدهار والنمو الاقتصادي بشكل مدروس يمكن التنبؤ به.

تحقيـــــق مستوى مرتفع من التشغيل (خفض البطالة): وذلك بتحفيز الاقتصاد من خلال خفض أسعار الفائدة وكذلك التوسع في عرض النقود، مما يؤدي إلى قدرة الشركات والمؤسسات على التوسع في التوظيف.

استقرار أسعار الصـرف: للحفاظ على قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وهو جداً مهم في المعاملات الخارجية والتبادل التجاري.

استقرار القطاع المالي: وذلك عبر الرقابة المصرفية للمصرف المركزي على البنوك التجارية لضمان أداء عملها بكفاءة ومنع الأزمات، والتحكم في السيولة وتقليل المخاطر.

دعم النمو الاقتصادي المستدام: وذلك بتوفير بيئة مالية مستقرة وموثوقة لتعزيز فرص الاستثمار وزيادة الإنتاجية.

التوازن في ميزان المدفوعات الدولية: من خلال التأثير في أسعار صرف العملات الأخرى بالزيادة أو النقصان مقابل العملة المحلية لزيادة استهلاك المقيمين للسلع المحلية، لأنها أرخص وكذلك زيادة تنافسية السلع المحلية في السوق وبذلك زيادة الصادرات، أما في حالة الفائض في ميزان المدفوعات فإن السلطات النقدية تلجأ لتخفيض سعر الصرف وبذلك تزداد الواردات وينخفض الفائض في ميزان المدفوعات.

أدوات السياسة النقدية:

تستخدم السلطات النقدية أدوات السياسة النقدية للتحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتنقسم هذه الأدوات الي أدوات مباشرة (نوعية) وأدوات غير مباشرة (كمية).

أولا ــ أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (الأدوات الكمية):

عملية السوق المفتوح: حيث يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية في السوق، فعند شراء السندات يضخ المصرف المركزي أموالًا في المصارف التجارية فتزيد قدرتها على منح الائتمان فيزيد المعروض النقدي وتقل أسعار الفائدة، أما عند بيع السندات تسحب النقود من المصارف التجارية فتقل قدرتها على منح الائتمان، وبالتالي يقل المعروض النقدي وترتفع أسعار الفائدة.

سعر الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية، "وهو الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية أو الذي يعيد بها خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك التجارية لعملائها من المستثمرين" (حداد إكرام وهذلول مشهور 2005، ص185-186)، فخفض سعر الخصم يقلل من تكلفة الحصول على الإئتمان فتخفض البنوك التجارية سعر الفائدة بخفض سعر الفائدة ويزيد الإقبال على الاقتراض فيزيد الائتمان وينشط الاقتصاد، أما رفع سعر الفائدة يزيد من تكلفة الحصول على الائتمان فيقلل اقتراض البنوك، وينخفض الائتمان، ويحد من المعروض النقدي، وبالتالي الحد من التضخم.

نسبة الاحتياطي الإلزامي: وهي النسبة التي يلزم بها البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من ودائع العملاء دون استخدامها للإقراض، ففي حالة اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لظروف اقتصادية معينة يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي يقلل من قدرة البنوك على الإقراض وينخفض المعروض النقدي، أما في حالة اتباع المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية، فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية فتزيد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وبالتالي يرتفع المعروض النقدي.

ثانيا ـ أدوات السياسة النقدية المباشرة (الأدوات النوعية):

أحيانا استخدام الأدوات غير المباشرة النقدية لا يؤدي للوصول إلى أهداف السياسة النقدية بالسرعة المطلوبة في النشاطات الاقتصادية المرغوب وصول الائتمان اليها، لذلك يلجأ المصرف المركزي لاستخدام الأدوات النوعية لتشجيع قطاع ما أكثر من أخر، فالغرض من أدوات السياسة النقدية المباشرة ليس التأثير على كمية الائتمان بقدر ما الهدف هو التأثير على أنواع معينة من النشاطات الاقتصادية بعينها، ومن هذه الأدوات النوعية ما يلي:

تحديد أسعار فائدة تفصيلية تختلف باختلاف نوع الائتمان: فتكون أسعار الفائدة منخفضة للنشاطات الاقتصادية المراد تشجيعها والتي ينظر لها كأنشطة تساهم في الرواج الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي كالنشاط الزراعي والصناعي والمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتكون أسعار الفائدة مرتفعة بالنسبة للنشاطات ذات الأهمية المنخفضة بالنسبة للمجتمع حسب رؤية السلطات النقدية.

تحديد أجال مختلفة الاستحقاق للقروض حسب أوجه استخدامها: فتكون أجال طويلة الأمد بالنسبة للنشاطات الاقتصادية التنموية ذات الفائدة المجتمعية الكبيرة، وأقل أمداً بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الأقل أهمية.

تحديد حصص ائتمانية مختلفة تختلف باختلاف النشاط الاقتصادي: كزيادة حصة الائتمان المقدم لقطاع الزراعة والصناعة، وخفض الحصة الموجهة للاستهلاك.

سقوف الائتمان: بحيث اشتراط الحصول على الموافقة المسبقة للبنك المركزي إذا زاد الائتمان عن حد معين، وذلك لتوجيه البنوك التجارية لتوظيف مواردها في أنشطة مرغوبة وذات مردود مجتمعي.

ولهذه الأدوات النوعية المباشرة فاعلية كبيرة في التأثير على توزيع الائتمان في الأنشطة الاقتصادية حسب أهميتها بالنسبة للمجتمع.

آليات انتقال السياسة النقدية:

وهي القنوات التي تنتقل من خلالها قرارات البنك المركزي مثل تغيير سعر الفائدة أو كمية النقود إلى الاقتصاد الحقيقي، أي إلى الاستثمار والاستهلاك والإنتاج والبطالة، ومن أهم هذه الآليات:

قناة سعر الفائدة: وهي من أشهر الآليات فعندما يخفّض البنك المركزي سعر الفائدة، تقل تكلفة الائتمان ويزداد الاقتراض، وبالتالي زيادة الاستثمار والاستهلاك فيزداد الطلب الكلي ويرتفع النمو الاقتصادي، أما عندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة فترتفع تكلفة الائتمان ويقل الاقتراض فينخفض الاستثمار والاستهلاك وينخفض الطلب الكلي وتُكبح جماح التضخم.

قناة الائتمان المصرفي: وينقسم تأثير هذه الآلية إلى قسمين:

ـ قناة القروض المصرفية: فعندما يشدد المصرف المركزي السياسة النقدية، تقل قدرة البنوك على منح الائتمان، وبالتالي يقل الاستثمار والاستهلاك المعتمد على التمويل.

ـ قناة ميزانيات الشركات: حيث أن ارتفاع الفائدة يقلل قيمة أصول الشركات ويضعف ميزانيتها، مما يجعلها أقل قدرة على الاقتراض، وبهذا ينخفض الاستثمار.

قناة أسعار الأصول: تشمل الاسم والسندات، فخفض الفائدة يرفع أسعار الأصول الذي يؤدي لزيادة ثروة الأفراد مما يشجع لمزيداً من الاستهلاك، كما أنه يسهل على الشركات التمويل عبر إصدار أسهم.

قناة سعر الصرف: وهي مؤثرة في الدول المنفتحة تجارياً، فخفض الفائدة يجعل العملة أقل جاذبية حيث ينخفض سعر الصرف، وانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة

الصادرات وتقليل الواردات، مما يؤدي إلى زيادة تحفيز الاقتصاد، أما رفع الفائدة فيؤدي إلى ارتفاع العملة ويخفض النشاط الاقتصادي ويقلل التنافسية في الأسواق الخارجية فتزيد الواردات وتقل الصادرات.

قناة التوقعات المستقبلية: إن التوقعات تلعب دوراً هاماً في الاقتصادات المتقدمة، فالناس يتصرفون حسب توقعاتهم حول التضخم والفائدة، فعندما يعلن المصرف المركزي قرارات واضحة فإنه يؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين والشركات، ومثال ذلك توقع ارتفاع نسبة التضخم يؤدي إلى زيادة الأسعار والأجور في الحال.

قناة كمية النقود: وهي ترتبط بالسيطرة على العرض النقدي، فزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة القروض والسيولة فنتيجة لذلك ينمو الاقتصاد، أما تقليل المعروض النقدي فيؤدي إلى انخفاض الاقراض والسيولة فينخفض الطلب الكلي ويلجم التضخم

مما سبق، يمكن القول إن السياسة النقدية لا تؤثر مباشرة في الاقتصاد، لكنها تنتقل بقنوات متعددة كالفائدة والائتمان والأصول وسعر الصرف والتوقعات، وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة.

الفصل الثاني ـ النمو الاقتصادي:

مفهوم النمو الاقتصادي:

اتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمال، أو الدخل الوطني الإجمالي ولذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (عجمية وناصف، 2000، ص51).

ويعني أيضاً الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويعكس قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات بمرور الوقت.

أهمية النمو الاقتصادي

رفع مستوى المعيشة: وذلك بزيادة دخول الأفراد وانخفاض الأسعار وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

خلق فرص عمل: من خلال تنوع المشاريع الصغرى والمتوسطة والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية وتقليل نسب البطالة.

زيادة إيرادات الدولة: فخلق فرص عمل جديدة وارتفاع مستوى المعيشة يقلل عدد المعتمدين على الإعانات ويزيد قيمة الضرائب ويزيد من قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة كالتعليم والصحة والجهات الممولة من الدولة.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.:

محددات النمو الاقتصادي:

رأس المال البشري: يعد العنصر البشري من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي، فالتعليم الجيد الذي يلبي احتياجات السوق ويرفع مستوى المهارات، يزيد النمو الاقتصادي ويجعله أكثر وضوحا، وكذلك القطاع الصحي مهم، فالعقل السليم القادر على الإبداع والتطوير يستند على جسم سليم معافى يتحمل عبئ العمل والتنمية.

الاستثمار: فهو يزيد من وتيرة النمو الاقتصادي، فالبلدان التي ترتكز على بنية تحتية جيدة في جميع المجالات يتسارع النمو الاقتصادي فيها، كذلك وجود نهضة صناعية وتقنية تتيح للدول استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بالطريقة المثلى.

التقدم التكنولوجي: فالابتكار يتيح استغلال الموارد بشكل أفضل، ويقلل نسب الفاقد ويزيد من تنوع المنتجات ويقلل التكلفة ويضاعف الإنتاجية.

زيادة العمالة: حيث أن زيادة العمالة والحد من معدلات البطالة وتوسيع فرص العمل، والاستخدام الأمثل للقوة العاملة، من العوامل الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي، فإلى جانب ما تحققه من آثار اجتماعية إيجابية، مثل الحد من الجريمة والتقليل من المشكلات النفسية، فإنها تسهم بصورة مباشرة في تعزيز الأداء الاقتصادي، إذ يؤدي التوسع المدروس في تشغيل الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة إلى رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الحقيقي، بما يعزز مسارات النمو الاقتصادي المستدام.

تحسين المؤسسات: تعتبر جودة المؤسسات من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي، فالقوانين الباعثة على العمل والمشجعة على الإبداع تزيد من الإنتاجية، والقضاء النزيه الفعال الذي يحمي الحقوق ويضمن سرعة الفصل في المنازعات له دوره البارز لتعزيز بيئة الاستثمار وتقليل الفساد، بالإضافة إلى "جودة الإدارة الحكومية تزيد من فرص العمل وكم الإستثمار ونوعه بما يعود على المجتمع بالرفاهية والتنمية" (د,علا س نورت 1990، ص105).

الاستقرار الاقتصادي والسياسي: فالاستقرار الاقتصادي والسياسي مهمين، لما لهما من دور في سرعة وتيرة النمو الاقتصادي واستمراريته.

أنواع النمو الاقتصادي:

1. **نمو مكثف:** يعتمد على رفع الإنتاجية عن طريق التقنية الحديثة وتطوير المهارات.
2. **نمو توسعي:** يعتمد على زيادة أعداد العمال وزيادة رأس المال.

مشاكل مرتبطة بالنمو الاقتصادي:

هناك عدة مشاكل ترتبط بالنمو الاقتصادي وخاصة إذا لم يكن مدروساً بالشكل الكافي ومن أمثلتها:

التوزيع الغير عادل للثروة: أحياناً بفعل النمو الاقتصادي وما يصاحبه من زيادة في الاقراض والتوظيف وتسهيل الوصول للموارد المالية إذا لم تراعي المساواة في إعطاء الفرص، ربما تتركز هذه الثروة في يد قلة نافذه، فيجب أن يراعى في خطط التنمية القوانين التي تتيح توسيع نطاق المشاركة دون إقصاء لتشمل قطاع واسع من المجتمع.

تلوث بيئي واستهلاك مفرط للموارد: قد تعمل سرعة التنمية وخاصة في المجال الصناعي على زيادة الانبعاثات السامة أو الملوثة الناتجة عن المصانع ومخلفاتها، فلواجب أن تواكب هذه التنمية توفير آليات أمنة لإعدام المخلفات خاصة النفطية أو السامة منها بشكل أمن على البيئة والمواطن، كما أن الاستهلاك المفرط للموارد قد يؤدي إلى نضوبها والمساس بحق الأجيال القادمة للاستفادة منها.

احتمال حدوث تضخم إذا كان النمو سريعا جداً: وذلك بسبب التشغيل وزيادة الأجور وما يترتب عنها من زيادة الكتلة النقدية.

إن النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي لتطوير وتحسين حياة الناس، ويعتمد على محددات مثل الإنتاجية والتعليم والتطور التقني والاستثمار، لكن في المقابل لابد ان يكون عادلا ومستداما ليحقق ما هو مرجواً منه.

نماذج النمو الاقتصادي:

في النظرية الاقتصادية هناك نماذج عدة لتفسير كيفية نمو الاقتصاد على المدى البعيد والعوامل التي تحدد معدلات هذا النمو، ومن أهم نماذج النمو الاقتصادي:

1- نموذج هارود - دومار: يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو ويرى بأن الادخار ورأس المال هما عوامل النمو الرئيسية، ويفترض بأن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الناتج، ويعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الخطط التنموية في الدول النامية.

2- نموذج سولو - سوان: ينص بأن العمل والتقدم التقني بالإضافة الي رأس المال، هي العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي طويل الأمد، ويفترض بأن الاقتصادات تميل للوصول إلى نقطة توازن وأن النمو طويل الأجل يعتمد على التكنولوجيا بالإضافة إلى رأس المال.

3- نموذج النمو الداخلي (نموذج رومر - لوكس): لا يوافق سولو بأن التكنولوجيا عمل خارجي، بل هي ناتجة عن قرارات اقتصادية مثل الاستثمار بالبحث والتطوير، فالبحث والتطوير والتعليم ورأس المال البشري تؤثر مباشرة على النمو، **ولهاذا النموذج نوعان:**

نموذج رومر ويركز على الابتكار.

نموذج لوكس ويركز على رأس المال البشري.

1- نموذج شومبيتر للنمو: يرى أن المنافسة والاختراع هما محركا النمو الاقتصادي الأساسيان، وأن على الشركات تجديد وتحديث منتجاتها والتقنية المستخدمة في الإنتاج باستمرار، حيث أن النمو الاقتصادي في نظره يعتمد على الابتكار والتدمير الخلاق.

2- نموذج كالدور: ويركز على دور الصناعة التحويلية وكذلك الرابط بين الادخار والاستثمار وعلاقة توزيع الدخل بالنمو.

3- نماذج النمو الهيكلي: يبحث في تحويل الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات، وتوضح هذه النماذج ما يؤدي إليه تغيير هيكل الإنتاج إلى النمو الاقتصادي.

4- نماذج النمو المستدام: وتبحث بتأثير النمو على المناخ والتوازن البيئي، اذ أنها أضافت البيئة والطاقة ورأس المال الطبيعي إلى نماذج النمو التقليدية.

الفصل الثالث ـ العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي:

كيف تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؟

أولا-عبر أسعار الفائدة: فعندما تخفض السلطات النقدية سعر الفائدة، تنخفض تكلفة الاقتراض فترتفع الاستثمارات ويزداد الانفاق الاستهلاكي فيزيد الإنتاج وينمو الاقتصاد، وعندما تقوم السلطات النقدية برفع سعر الفائدة تقل تبعا لذلك الاستثمارات وينخفض الطلب الكلي فيتباطئ النمو الاقتصادي للسيطرة على التضخم.

ثانيا-عبر عرض النقود: إن ارتفاع المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة السيولة وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي، أما خفض المعروض النقدي فيؤدي إلى انخفاض السيولة وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

ثالثا-عبر توقعات المستثمرين: إن السياسة النقدية الواضحة تزيد من ثقة المستثمرين وتشجع الابتكار وتزيد الإنتاجية وتشجع على الاستثمار طويل الأجل والعكس مع السياسة النقدية غير الواضحة.

ثالثا-عبر سعر الصرف: فالسياسة النقدية التوسعية ربما تؤدي في انخفاض قيمة العملة وبالتالي تزيد الصادرات وبالمقابل ترتفع تكلفة الواردات، والعكس مع السياسة

النقدية الانكماشية فهي تؤدي إلى رفع قيمة العملة مما يقلل تنافسية المنتجات المحلية خارجيا فتقل الصادرات وينخفض النمو.

هل كل سياسة نقدية تزيد من النمو؟

لا، الحال ليس دائما في صالح النمو بقدر ما يعتمد على الاقتصاد نفسه، فإذا كان الاقتصاد في حالة ركود فالسياسة التوسعية تساعد في تحفيز النمو، أما إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فلابد من سياسة نقدية انكماشية لإعادة الاستقرار رغم أنها تبطئ النمو مؤقتا.

العلاقة على المدى القصير والمدى البعيد

فعلى المدى القصير: السياسة النقدية تؤثر بشكل قوي على الطلب الكلي والاستثمار والبطالة، فهي أداة فعالة لتحفيز النمو أو إبطائه، **أما على المدى البعيد:** فأثرها محدود، فالنمو يعتمد على الإنتاجية والتكنولوجيا ورأس المال البشري، فالسياسة النقدية لا تستطيع خلق تنمية مستدامة بقدر ما تستطيع توفير بيئة مستقرة تساعد على النمو.

لذا يمكن القول إن السياسة النقدية تؤثر على أسعار الفائدة والسيولة والاستثمار والاستهلاك، فيتأثر النمو الاقتصادي على المدى القصير، لكن على المدى البعيد فإن النمو الاقتصادي يتطلب عوامل أخرى كالتطور التقني والتعليم والبنية التحتية والسياسة النقدية توفر البيئة المساعدة.

الفجوة البحثية:

رغم وجود عدد من الدراسات التي أثرت هذا الجانب، إلّا أن الدراسات التي تجمع بين المقارنة النظرية والتطبيقية لدول مختلفة دون التركيز على دولة بعينها تظل قليلة وهذا ما سعت هذه الدراسة للوقوف عنده تغطيته.

الفصل الرابع ـ المناقشة التحليلية لفعالية السياسة النقدية:

تزيد فعالية السياسة النقدية مع قدرة المصرف المركزي على تحقيق استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي، وهذه الفعالية ليست متساوية بل تختلف حسب الأدوات المستخدمة وطبيعة الاقتصاد والظروف الاقتصادية السائدة، فالأدوات التقليدية متمثلة في سعر الفائدة وسياسة السوق المفتوحة تكون ذات فعالية كبيرة في الظروف الاقتصادية الطبيعية ذات الأسواق المالية المتطورة، أما الأدوات غير التقليدية كالتيسير الكمي والتوجيه المستقبلي فالحاجة إليها تكون في فترات الأزمات لفقدان الأدوات التقليدية قدرتها، وتظل السياسة النقدية فعالة بزيادة مصداقية المصرف المركزي وثقة الأسواق المالية.

وتظهر المقارنة بين الاقتصادات المختلفة، أن السياسة النقدية لها فعالية أكبر في الدول المتقدمة وذلك لاستقلالية المصارف المركزية وتجذر الأسواق المالية بيد أنها أقل فعالية في الاقتصادات النامية وذلك لضعف قنوات انتقال السياسة النقدية وتقلبات سعر الصرف وتوسع القطاع غير الرسمي، كما أن فعالية السياسة النقدية تتراجع في الأزمات الاقتصادية ولكي تستعيد نجاعتها لابد من التنسيق مع السياسة المالية.

من خلال هذه المناقشة التحليلية لفعالية السياسة النقدية يتضح لنا أن السياسة النقدية من أهم الأدوات الاقتصادية للسيطرة على التضخم، لكن قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل هي محدودة جداً بل وترتبط فعاليتها بالبيئة المؤسسية والاقتصادية المحيطة خاصة في الاقتصادات النامية التي تكون فيها السياسة النقدية غالبا أداة دفاعية أكثر منها أداة لتحفيز النمو الاقتصادي.

الخاتمـــــــة:

خلصت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية تأثير في النمو الاقتصادي لكنه يتأثر بدرجات متفاوتة، يعتمد على البيئة الاقتصادية وعمق النظام المالي والنظام المصرفي واستقلالية المصرف المركزي.

كما يزيد تأثير السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة ويقل هذا التأثير في الاقتصادات النامية لضعف قنوات انتقال السياسة النقدية وتقلبات سعر الصرف وتوسع القطاع غير الرسمي، كما أظهرت الدراسة أنه لكي تكون السياسة النقدية فعالة خاصة في الأزمات المالية والاقتصادية لابد من التنسيق المثمر مع السياسة المالية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة اقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، لكن يختلف تأثير أدوات السياسة النقدية باختلاف المدى الزمني والظروف الاقتصادية السائدة، وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى:

1- أظهرت النتائج أن السياسة النقدية التوسعية لها تأثير إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي في المدى القصير من خلال خفض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي مما يعزز الاستثمار وزيادة الاستهلاك، مما يؤدي لرفع مستوى الناتج المحلى الإجمالي.

2- إن السياسة النقدية الانكماشية تؤدي لتباطؤ النمو الاقتصادي، فرفع الفائدة وخفض المعروض النقدي يؤدي لتقليص حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فتنخفض مستويات الاستثمار والإنتاج ويكبح جماح التضخم.

3- إن تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ينخفض في المدى البعيد، حيث يعتمد النمو الاقتصادي في المدى البعيد بشكل أكبر على عوامل هيكلية كالتقدم التقني وتنمية رأس المال البشري وتحسين إنتاجية عوامل الإنتاج.

4- توصلت الدراسة إلى أهمية استقرار معدل التضخم، فهو القناة الرئيسية التي تنتقل من خلالها أثار السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، فمعدلات التضخم المنخفضة والمستقرة تزيد من فرص الاستثمار وتعزز الثقة في الاقتصاد، والعكس من ذلك يؤدي التضخم المرتفع أو الغير مستقر إلى خفض معدلات النمو.

5- إن فعالية السياسة النقدية تختلف على حسب تطور النظام المالي، فتأثيرها أوضح في الاقتصادات ذات الأسواق المالية المتطورة والنظم المصرفية عالية الكفاءة، وذلك عكس الاقتصادات التي تتسم بضعف القنوات النقدية.

6- السياسة النقدية أداة فعالة في إدارة التقلبات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في المدى القصير، غير أن دورها لتحقيق النمو المستدام محدوداً بدون التنسيق مع سياسة مالية واقتصادية وهيكلية كفؤة.

التوصيات :

1- تبني سياسة نقدية مرنة ومتوازنة: توصي الدراسة بأهمية وضع سياسة نقدية مرنة تحقق التوازن بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي وتجنب التشدد النقدي المفرط الذي يبطئ النشاط الاقتصادي.

2- تعزيز معدلات التضخم: يجب على السلطات النقدية الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار وتقليل حالة عدم اليقين بما يدعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

3- تطوير قنوات انتقال السياسة النقدية: يجب على السلطات النقدية تحسين كفاءة قنوات انتقال السياسة النقدية، تحديداً سعر الفائدة والائتمان المصرفي بما يعزز تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي.

4- دعم استقلالية المصرف المركزي: تؤكد الدراسة على تعزيز استقلالية المصرف المركزي وحياديته، لكونه بيت خبرة مهمّته اتخاذ قرارات نقدية بشكل علمي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو.

5- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية: توصي الدراسة بوجوب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، لضمان تكامل الأهداف وعدم تعارض الأدوات، خاصةً في فترات التباطؤ أو الأزمات الاقتصادية.

6- توجيه الائتمان للقطاعات الإنتاجية: تؤكد الدراسة على أهمية توجيه التمويل والائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية على حساب الأنشطة غير المنتجة.

7- مراعات الفجوات الزمنية للسياسة النقدية: يجب الأخذ بالاعتبار فترات التأخر الزمني عند وضع السياسات النقدية لتجنب اتخاذ قرارات استباقية أو متأخرة ربما تكون نتائجها مضرة للاقتصاد.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــع:

1- North.D.C institutions-institional change and economic performance Cambridge university press"1990"
2- Melton and orley contemporary economics worth publishers new York"1993"
3- احمد أبو الفتوح / نظرية النقود والبنوك والأسوق المالية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2001.
4- احمد سيد الرفاعي / التطور التاريخي لإستخدام النقود دار طلاس دمشق 2014.
5- حسين بني هاني / إقتصاديات النقود والبنوك در الكندي الأردن 2003
6- حداد إكرام وهذلول مشهور / النقود والمصارف درا وائل للنشر عمان الأردن 2005.
7- وليد بشيشي / التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مجلة مركز دراسات الكوفة 2014.
8- وائل شحاته عبد الحميد فوده / أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والتضخم في مصر مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية 2025.
9- احمد جمعة عبد الغني حسن / تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية لتجربة ماليزيا) المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية 2025.
10- محمد محمود عطوه يوسف وآخرون / أثر صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية المجلة المصرية للدراسات التجارية 2024.
11- عبد الله سمير / الاقتصاد الكلى النظريات والسياسات دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2020.
12- محمد احمد / السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي دار الفكر القاهرة 2019.
13- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000,